ان هذه الصفة الشرعية منحصرة في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها ، فانني باسم المملكة الاردنية الهاشمية احملهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم وكل النتائج المترتبة عليه ، واعتبره اعفاء لنا من مسؤولياتنا السياسية الاساسية الراهنة ، ونترك الحكم على هذا القرار ان صدر للتاريخ ... عندها ايها الاخوة يصبح من المحتم علينا ان ننسحب من الاشتراك بمؤتمر جنيف ومن كل عمل او نشاط دبلوماسي او دولي دخلنا فيه » (صحيفتا الرأي والاقصى الاردنيتان ١٩٧٤/١٠/٣٠) .

ولدى صدور قرارات قمة الرباط على عكس ما اشتهى وعمل النظام الاردني ، كان اول رد فعل رسمي له ، وضع تهديداته موضع التنفيذ ، حيث صرح « مصدر اردني مسؤول » في الوفد الاردني بالرباط بان الاردن « لن يشترك في محادثات جنيف القادمة الخاصة بالشرق الاوسط بعد ان نقل مؤتمر القمة العربي مسؤولية الضفة الغربية الى منظمة التحرير الفلسطينية بعد تحريرها » (الرأي ٣٠/١٠/١٩٧٤) .

أعذر من انذر

ان الحجة التي ارتكز عليها الحكم الاردني في مطالباته بالتفاوض على مستقبل الضفة الغربية ، هو ان اسرائيل لن تتنازل عن الضفة لصالح منظمة التحرير ، وبالتالي فان توصية مؤتمر الرباط حول التمثيل الفلسطيني سوف تكون عقبة حقيقية في وجه استعادة الارض .

كان هذا هو فحوى المناقشات الاردنية خلال جلسات قمة الرباط ، وكان هذا ايضا هو ملخص ما حملته الصحف الاردنية من تعليقات وافتتاحيات حول قرارات المؤتمر . واوضحت الصحف هذه في سائر تعليقاتها ان الموقف الاردني في مؤتمر الرباط جاء حرصا على وحدة التضامن والصف العربي وليس عن قناعة بحق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني كطرف وحيد . فقالت صحيفة الرأي في افتتاحيتها الرئيسية الصادرة غداة صدور قرارات قمة الرباط ، ان الملك حسين عرض « ما يؤمن بانه الحق ، وانه العدل ، وانه الصحيح ، وترك اتخاذ القرار الى الاشقاء العرب ليقولوا ما يرون وما يشاؤون ... وسيبقى الحكم — كما قال الحسين نفسه — للتاريخ والاجيال » (الرأي ٣٠/١٠/٧٤) .

ورددت صحيفة الاقصى عبارة « الحكم للتاريخ وحده » عبر افتتاحيتها الرئيسية التي ذكرت فيها ان الملك حسين بسط امام مؤتمر الملوك والرؤساء المشاكل « ووضع لها الحلول المناسبة ونصح باتباع الطرق المثلى والموصلة الى الاهداف التي يسعى العرب لتحقيقها ، والتي يفوتون فيها ان سلكوها الفرص على الاعداء ويحولون دون تمكينهم من تحقيق مكاسب جديدة على حساب الخلافات العربية » (الاقصى ٣٠/١٠/٧٤) .

وعادت « الرأي » في اليوم التالي مكررة التحذير من نتيجة قرارات قمة الرباط بقولها : « ونحن لا نحب ان نناقش قرارات القادة العرب ، فالتاريخ وحده هو الحكم الفصل عن مكانها من الخطأ او الصواب ، ولكننا نحب ان نقرر حقيقة تاريخية لا يخالفنا فيها احد ، وهي ان وحدة اي شعب او انفراط صفه لا يكون بالقرارات وانما يكون بارادة افراد هذا الشعب الذي له ان يثبت هذه الوحدة او يرضى بالانفصال » . وختمت الصحيفة شبه الرسمية تعليقها بمرارة واضحة : بالرجاء ان « لا يكتب التاريخ على قادتنا ان اجماعهم لم يتم الا على فصم وحدتنا ! انها لحظات تهز المشاعر ، وتلون الرؤيا بضباب الدمع ، غير انه مما يهدهد النفس ان الحسين الذي لم يتخلف يوما عن الوفاء بالوعد ، قد اعطى العهد ان يبقى كما كان دائما ، معنا ، ولنا ، هنا (الضفة الشرقية) ، وهناك (الضفة الغربية) ، في سويداء القلب واعماق الضمير » (الرأي ٣١/١٠/٧٤) .

اما صحيفة اللواء الاسبوعية فقد استفاضت من جانبها بالتعبير عن مشاعر عدم الارتياح لقرارات قمة الرباط ، وبرزت بين سواها من الصحف الاردنية بالتشكيك بجدوى قرارات المؤتمر وبحكمتها. فتحت عنوان « غياب العقل » نشرت تعليقا وضعته بامضاء « مصدر فلسطيني كبير » اوردت فيه اشد عبارات النقد والامتعاض لقرارات الرباط قائلة : « ان غياب العقل عن معالجة هذه القضية ، سيعرضها لكارثة افدح من كارثة ١٩٤٨ ونزوح مليون ونصف المليون لاجيء الى خارج وطنهم » واضافت الصحيفة : « ان حملة المزايدات الكلامية وغياب المنطق في النكبة الاولى ، التي